مصادر القانون البيئي

تنص م38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على: "-الاتفاقيات الدولية.

-العادات الدولية (الأعراف).

-مبادئ القانون العامة.

-أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام الدولي".

كما تنص م1 من القانون المدني الجزائري على مصادر القاعدة القانونية بأنها تتمثل في التشريع والشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ القانون الطبيعي، مرتبة حسب الأولوية، بحيث يبدأ القاضي بالبحث عن الحل لمنازعة معروضة عليه بأول مصدر فإن لم يجد ففي الثاني ...الخ.

من هذه المواد يتضح أن مصادر القانون البيئي نوعان، فمنها مصادر دولية باعتباره ذا أصل دولي، ومنها مصادر وطنية، وفيما يلي شرح هذه المصادر.

1-المعاهدات الدولية.

2-الأعراف الدولية.

3-القضاء والفقه.

4-التشريع الوطني.

ونظرا لارتباط البيئة الطبيعية بالعديد من القوانين على اختلاف أنواعها وأهدافها، فقد ظهرت فروع جديدة من القوانين البيئية، نذكر منها:

***القانون الجنائي البيئي:** يهتم بمعالجة الظاهرة الاجرامية التي تشكل اعتداءً على البيئة.

***القانون الإداري البيئي:** يسعى القانون الإداري إلى مكافحة التلوث والحد من التعدي على عناصر البيئة، فيمكن للإدارة أن تلعب دورا لا بأس به لحماية البيئة، سواء في مجال تنفيذ القانون البيئي أو بواسطة الضبط الإداري.

***القانون المدني البيئي:** مبدأ حسن الجوار، مبدأ منع الضرر، مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، قواعد المسؤولية التقصيرية...الخ.